المؤتمر الدولي: مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

التحول الديموغرافي للسكان ونمو القوى العاملة في ليبيا

سليمان ابوشناف على ابريطاله

soulimanali@bwu.edu.ly

جامعة بني وليد

https://doi.org/10.36602/jebs.2022.l03.12

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مرحلة التحول الديموغرافي التي تعيشها ليبيا حالياً، التي من أهم سماتها انخفاض معدل الخصوبة السكانية، والنمو السكاني البطيء، الذي يشكل فرصة حقيقية للدفع بعجلة التنمية، وتحسين مستوى الأداء الاقتصادي، بشرط أن يسبقه التخطيط المبكر للاستفادة من ارتفاع الأفواج السكانية في الفئة العمرية من (15– 64 سنة)، أو ما يعرف (بالسكان في سن العمل)، وزيادة عرض القوى العاملة، ورفع معدلات الإنتاج الاقتصادي، ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث. عليه تم تقسيم البحث إلى خمسة محاور رئيسة تناول المحور الأول: تطور السكان ونموه، بينما درس المحور الثاني: المراحل الديموغرافية للسكان في ليبيا، خلال المدة من (ماقبل1954– 2020م)، في حين ركز المحور الثالث: على دراسة القوى العاملة في ليبيا، وعرج المحور الرابع على دراسة: إسهام السكان في النشاط الاقتصادي، بينما تناول المحور الخامس دراسة التحول الديموغرافي وأثره على معدلات البطالة، وفي الختام توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، ومن أبرزها ارتفاع العمر الوسيط للقوى العاملة من(32.8) سنة عام 2006م، إلى (36.3) سنة عام 2013م، وارتفاع معدل إسهام الإناث في النشاط الاقتصادي.

الكلمات الدالة: نمو السكان، القوى العاملة، التحول الديموغرافي، النافذة الديموغرافية، البطالة، نسبة الإعالة.

The Demographic Transition of the Population and Growth of the Labor Force in Libya

Suleiman Boshnaf Ali Britalla

Bani Waleed University

Abstract

This research aims to study Libya's demographic change, the main feature of which is the low fertility and the slow population growth that provides an important opportunity to advance the development and improve the economic performance provided that it is preceded by early

planning to benefit from the high growth of the population of the age from (15-64), known as (population of working age) which leads to the increase in the labor supply and increase the rate in the economical production.

Therefore, came to acquire the significance of this study, the study was divided into four main points, the first point discussed the development of the demographic stages of the population in Libya during the period (1954-Now), while the second point focused on the development, growth, and size of labor in Libya.

The third point studied the contribution of the population to economic activities.

The fourth point discussed the development in the unemployment rates and its relationship with the demographic variables.

The research has found that the average labor age has raised from 32.8 in 2006 to 36.3 in 2013, also the increase of the female's contribution to the economics activities.

Keywords: growth in population, Labor forces, Demographic transition, Unemployment, age dependency ratio.

مقدمة

إن دراسة التغير الديموغرافي للسكان لها أهمية خاصة في الدراسات السكانية والاقتصادية، إذ إنها تبين الاتجاهات العامة للسكان، وتحدد الفئات القادرة على العمل، وعلى أساسها يتم رسم السياسية السكانية والاقتصادية لأي بلد، حيث إنه ومن خلال دراسة المراحل الديموغرافية للسكان في ليبيا تبين أنها مرت بمرحلة نمو سكاني عالٍ خلال عقود السبعينيات والثمانينيات، كان لها الأثر الكبير على الهيكل العمري للسكان خلال المدة اللاحقة، ومن المعلوم أن ارتفاع معدل النمو السكاني يؤدي إلى ارتفاع نسبة صغار السن، مما ينتج عنه ارتفاع معدل الإعالة، الذي يزيد بدوره من الضغط على الموارد المتاحة بشكل عام، وأنشطة الخدمات بشكل خاص، وهو ما يحدث في الكثير من الدول حديثة العهد بالتنمية، إلا أنه لا يستمر طويلاً.

ومع نهاية عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات بدأ معدل النمو السكاني في الانخفاض، مما أدى ذلك إلى الانخفاض التدريجي لفئة صغار السن (0– 14 سنة)، وارتفاع حجم السكان في سن العمل (14–65 سنة)، حيث زاد عرض القوى العاملة، وارتفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل نتيجة لانخفاض معدلات الخصوبة.

ولعدم وجود سياسيات تخطيطية واضحة لاستثمار نمو السكان في سن العمل خلال هذه المرحلة الديموغرافية، ارتفعت معدلات البطالة بأنواعها المختلفة (العامة، المقنعة)، نتيجة لارتفاع حجم السكان في سن العمل من ناحية، ولعدم قدرة سوق العمل على امتصاصها من ناحية أخرى، وهو مؤشر يقودنا إلى أن مرحلة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية) التي تشهدها ليبيا حالياً، تُعد فرصة مواتية للنمو الاقتصادي على المدى القريب والمتوسط، كما أنها تشكل تحديا اقتصادياً يجب دراسته دراسة معمقة لمعرفة الخطط والسياسات التنموية المناسبة للاستفادة من هذه المرحلة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

مشكلة البحث

تشكل مرحلة التحول الديموغرافي التي تمر بها ليبيا حالياً، تحولاً مهماً على المستوين السكاني والاقتصادي، إذ تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع مستويات دخول الأفراد من الدخل القومي للبلاد نتيجة لارتفاع حجم الفئة العاملة، وانخفاض معدلات الإعالة، كما أنها تشكل تحدياً اقتصادياً مهماً في غياب التخطيط المبكر لهذه المرحلة، من هنا يمكن أن تتمثل مشكلة البحث في السؤال التالي:

- ما أهم الآثار الإيجابية والسلبية المصاحبة لمرحلة التحول الديموغرافي، وأثرها على سوق العمل؟

فرضيات البحث

الفرضية الأولى: من إيجابيات مرحلة التحول الديموغرافي للسكان التي تمر بها ليبيا حالياً، ارتفاع حجم الفئة العاملة من السكان، وانخفاض معدلات الإعالة الكلية.

الفرضية الثانية: من الآثار السلبية المترتبة على مرحلة التحول الديموغرافي للسكان، ارتفاع حجم الباحثين عن العمل.

أهداف البحث

يتمثل الهدف الأساس للبحث في دراسة مرحلة التحول الديموغرافي التي تعيشها ليبيا حالياً، والآثار الإيجابية والسلبية المترتبة عليها، ومدى تأثيرها على سوق العمل المحلي.

أهمية البحث

معرفة السياسات والإجراءات التي يمكن توظيفها للاستفادة من مرحلة التحول الديموغرافي للسكان التي تشهدها البلاد حالياً (الهبة الديموغرافية)، للرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة بأنواعها المختلفة.

منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهج التاريخي، وذلك بدراسة التطور التاريخي للمراحل الديموغرافي للسكان في ليبيا، والنتائج المتربية عن هدا التطور، كما تم الاستعانة ببعض أدوات البحث العلمي منها: الأسلوب الإحصائي لتحليل البيانات المجمعة من مصادرها المختلفة، والتي من أهمها البيانات الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعدادات، والهيئة العامة للمعلومات، والمتمثلة في التعدادات العامة للسكان، والإحصاءات والمسوح الديموغرافية، كما تمت الاستعانة: بعض البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة.

حدود البحث

الحدود المكانية (دولة ليبيا) تقع منطقة الدراسة فلكياً بين دائرتي عرض(18.45^{o}و33^{o}) شمالاً وبين خطي طول (9^{o}و25^{o}) شرقا. وجغرافياً تحتل الجزء الأوسط لساحل البحر المتوسط الجنوبي أو ما يسمى بشمال أفريقيا

الدراسات السابقة

دراسة حاتم إبراهيم وأحمد على عبد الكريم، (2019) جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، وضحت الدراسة واقع مخرجات التعليم العالي في ليبيا، ومدى استجابة جودة البرامج، والمناهج لاحتياجات سوق العمل الليبي، وما الوسائل المستخدمة لقياس جودة مخرجات التعليم العالي، إضافة إلى تحديد نقاط القوة والضعف بها.

دراسة البنك الدولي (2013) ديناميكيات سوق العمل في ليبيا، عملت هذه الدراسة على تقييم أولي لسوق العمل، ومن ثَم توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: إن (85%) من حجم القوى العاملة تعمل بالقطاع العام، وترتفع هذه النسبة بين الإناث إذ بلغت (93%)، وهي نسبة مرتفعة بالمقاييس الإقليمية، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب التي وصلت إلى (19%).

دراسة عزيزة عبد الخالق هاشم (2017)، التحول الديموغرافي لمنطقة شمال إفريقيا مع الإشارة إلى تجربة دول شرق آسيا التي استعرضت فيها تجربة دول شرق آسيا، وكيفية الاستفادة من فرصة النافذة الديموغرافية، والوضع الديموغرافي لدول شمال إفريقيا مع بيان السياسات والإجراءات، التي من شأنها أن تساعد في الاستفادة من مرحلة التحول الديموغرافي في المنطقة.

الدراسة التي قام بها مهند شفيق صقر (2014م)، " دراسة تأثير النافذة الديموغرافية على قوة العمل المتعلمة في سورية، التي بين فيها تحديد فترة انفتاح وإغلاق النافذة الديموغرافية في القطر السوري، والاتجاهات الحالية والمستقبلية للسكان حسب النوع والحالة التعليمية، وتحديد معدلات نمو قوة العمل، وتوزيعها حسب الحالة التعليمية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: انخفاض معدلات الإعالة، وارتفاع نسبة السكان في سن العمل في القطر السوري.

أولا- تطور السكان ونموه:

يقدر عدد سكان ليبيا لعام 2020 بـ (6931061 نسمة)، حسب تقديرات مصلحة الإحصاء والتعداد (www.bsc.ly)، في حين أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006م أن عدد السكان الليبيين المقيمين قد بلغ (5298152 نسمة)، منهم (2687513) ذكور، و(2610639) إناث، (الهيئة العامة للمعلومات، 2008، ص41).

أما في تعداد عام 1995م فقد بلغ عددهم (4389739 نسمة)، منهم (2231079) ذكور، و (2158660) إناث، وبذلك فإن عدد السكان خلال المدة بين التعدادين قد زاد بما مجموعه (1158680) نسمة، حيث إن هذه الزيادة تشكل حوالي (35.86%) من عدد السكان الليبيين في عام 1995م، وبذلك يكون معدل النمو السنوي المتحقق بين تعدادي (1995-2006م) في حدود (1.7%)، وبين تعدادي (1984-1995م) في حدود (2.8%)، وهو ما يقودنا إلى حقيقة مفادها أن معدل النمو السنوي قد انخفض مقارنة بالتعدادات التي سبقت تعداد عام 2006م، حيث كانت الخصوبة عالية، وكان متوسط العمر عند الزواج الأول لا يتعدى 24 سنة، وقد ارتفع هذا العمر ليصل إلى 34 سنة، (الهيئة العامة للمعلومات، 2006،ص ب)

جدول (1) توزيع السكان الليبيين المقيمين في ليبيا من واقع التعدادات السكانية وتقديرات (2019-2020م)

السنة	ليبيـــــــــون			معدل النمو*		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1954	540364	501235	1041599	---	---	---
1964	788657	726844	1515501	3.8	3.7	3.7
1973	1057919	994453	2052372	3.3	3.5	3.4
1984	1651562	1579497	3231059	4.1	4.2	4.13
1995	2231079	2158660	4389739	2.73	2.84	2.8
2006	2687513	2610639	5298152	1.7	1.7	1.7
2017	3343720	3246289	6642654	2	2	2.1
2019	3354834	3422619	6777453	0.17	2.68	1.01
2020	--	--	6931061	--	--	2.27

المصادر: التعدادات السكانية (1954، 1964، 1973، 1984، 1995، 2006)

https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/ (شعبة الأمم المتحدة للسكان)

www.bsc.ly مصلحة الإحصاء والتعداد.

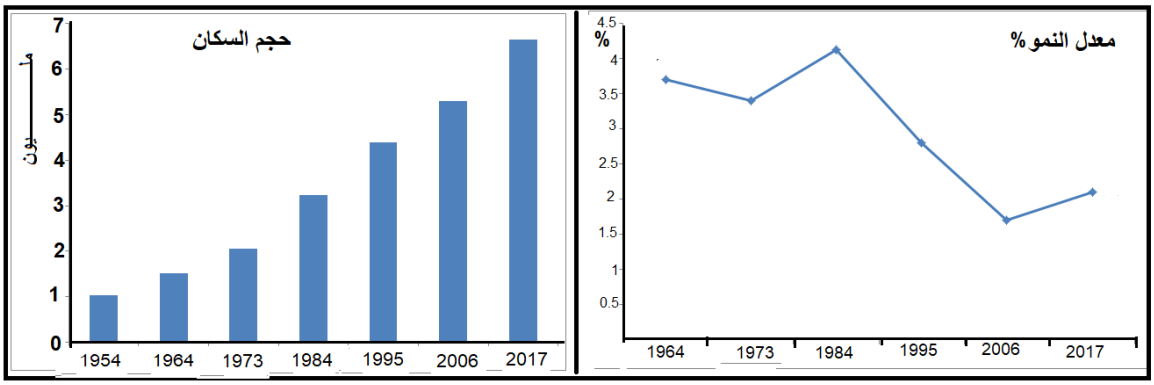

شكل (1) تطور نمو وحجم السكان الليبيين المقيمين خلال المدة 1954-2017م

المصدر: من عمل الباحث استناد إلى بيانات الجدول (1).

* تم استخراج معدل النمو عن طريق المعادلة الأسية

ثانياً- مراحل التحول الديموغرافي للسكان

مفهوم التحول الديموغرافي هو الانتقال من نظام تقليدي للتوازن الديموغرافي حيث تكون معدلات المواليد والوفيات في مستويات أعلى إلى نظام عصري للتوازن الديموغرافي، حيث تكون معدلات المواليد والوفيات في مستويات أدنى، وينتج عن هـذا التحول الديموغرافي استقرار معدل النمو الطبيعي (معدل المواليـد والوفيات)عند حده الأدنى بعد مروره بثلاث مراحل.(بن زايد،2019م،ص536).

مر النمو السكاني في ليبيا بدورة ديموغرافية متكاملة بمراحلها المختلفة خلال تاريخها الحديث والمعاصـر، وبدأت هذه المراحل بمرحلة الجمود والتناقص السـكاني، التي بدأت مع الاحتلال الإيطالي حتى الحرب العالمية الثانية.

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة النمو البسيط نتيجة لتوقف الحرب، واستمرت هذه المرحلة إلى عام 1954م، وبلغ معدل النمو السكاني خلال هذه المدة 1.9%، ومع منتصف عقد الستينيات شهدت البلاد نموا سريعاً للسكان نتيجة لتحسن الظروف الصحية والمعيشية.

وعلى أسـاس أن الزيادة الطبيعية للسـكان هي (الفرق بين معدلات المواليد والوفيات)، والتي تُعد من أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني في ليبيا، ويمكن أن نقسم المراحل الديموغرافية خلال المدة (1973 حتى الوقت الحاضر) إلى ثلاثة مراحل على النحو الآتي.

المرحلة الأولى: الزيادة السريعة للسكان وتشمل المدة (1973- 1992):

نتيجة لتحسـن الظروف الصـحية والاقتصـادية في البلاد خاصـة بعد اكتشـاف النفط، وارتفاع معدل المواليد، وانخفاض معدل الوفيات، بسـبب التطور في تحسـين الخدمات الصـحية، حيث ارتفاع عدد المستشفيات ما بين عام 1960م -1978م من 19 إلى 60 مستشفى، إلى جانب الزواج المبكر، واعتقاد السكان أن كثرة الإنجاب من عوامل قوة الأسرة، يضاف إلى ذلك ارتفاع معدل الخصوبة الكلية التي وصلت في تعداد 1984م إلى ما يقرب من (7) أطفال للمرأة الواحدة (الأمم المتحدة، 2018م ص 120)، تؤكد حقيقة أنه لا يوجد أدنى مجال للشك في أن من أسباب تلك الزيادة السريعة للسكان هي عودة الليبيين الذين تركوا البلاد أثناء فترة الاستعمار الإيطالي، حيث تبين إحصاءات تعداد 1973م على أن حوالى (68000) نسمة من الليبيين مولودون خارج البلاد، وأن أغلبهم عادوا خلال المدة 1965-1972م، (المهدوي، 1998، ص121).

جدول (2) معدل المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في ليبيا خلال المدة (1975-2017)

السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية	السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية
1975	49.1	7.3	41.8	1997	18.4	3.2	15.2
1976	48.4	7.1	41.3	1998	19.2	3.1	16.1
1977	46.5	6.2	40.3	1999	19.1	3.3	15.8
1978	45.5	5.8	39.7	2000	18.9	3.3	15.6
1979	45	6.1	38.9	2001	18.7	4	14.7
1980	40.8	5.5	35.3	2002	22.1	3.8	18.3
1981	37.7	6.6	31.1	2003	22	4.1	17.9
1982	46.4	6.8	39.6	2004	23.4	3.1	20.3
1983	48	7	41	2005	23.2	3.2	20
1984	46.1	7	39.1	2006	24	3.4	20.6
1985	46.6	7.1	39.5	2007	23.8	3.7	20.1
1986	47	7.5	39.5	2008	24.9	4.08	20.82
1987	47.5	7.5	40	2009	24.6	4.1	20.5
1988	48	7.6	40.4	2010	26.7	4.6	22.1
1989	48.5	7.7	40.8	2011	**26**	5.2	20.8
1990	49	7.8	41.2	2012	34.2	5.5	28.7
1991	45.2	8.4	36.8	2013	38.3	4.2	34.1
1992	45.2	3.3	41.9	2014	38.2	3.6	34.6
1993	24.8	3.4	21.4	2015	33.5	3.6	29.9
1994	23	3.2	19.8	2016	33.3	3.8	29.5
1995	20.2	3.1	17.1	2017	35.7	4.9	30.8
1996	20	2.7	17.3				

المصادر:

مصلحة الإحصاء والتعداد. (2103م) "الإحصاءات الحيوية 2010م

علي الشريف، (2010) السكان والتعليم والقوى العاملة في ليبيا. طرابلس. ص40

مصلحة الإحصاء والتعداد، (بدون تاريخ). الإحصاءات الحيوية 2011م ".

وزارة الصحة– مركز المعلومات والتوثيق. (2018م) "التقرير الإحصائي السنوي 2017م. ص1

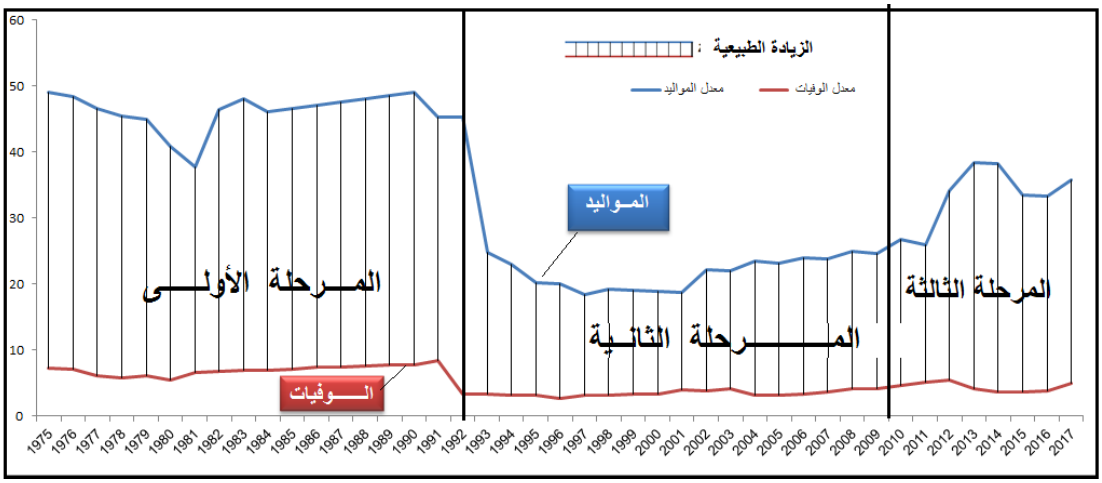

شكل (2) المراحل الديموغرافية للسكان في ليبيا خلال المدة (1975-2017)

المصدر: من عمل الباحث استناد إلى بيانات الجدول (2)

المرحلة الثانية: انخفاض النمو السكاني وتشمل المدة (1993- 2010)

تميزت هذه المدة بانخفاض معدل النمو السكاني من 2.8% خلال المدة (1984م -1995) إلى 1.7% خلال المدة (1995-2006)، وانخفضت معدلات الخصوبة العامة من (238.13‰) عام 1984م إلى (80.75‰) عام 1995م، ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول من (24) سنة خلال السنوات التي سبقت تعداد 1995م إلى 34 سنة في تعداد 2006م، الأمر الذي انعكس على معدلات الخصوبة الكلية حيث انخفضت من (7) أطفال للمرأة الواحدة في عام 1984 إلى (6) أطفال عام 2006م (الهيئة العامة للمعلومات، النتائج الأولية لتعداد،2006م،ص.ب) .

كما يعزى هذا الانخفاض أيضا إلى حالة الانكماش الاقتصادي التي عاشتها البلاد خلال تلك المدة، والتي كان من نتائجها بطء سير عجلة التنمية الاقتصادية، وعلى سبيل المثال لا الحصر توقف الدولة عن إنشاء المجمعات السكانية داخل المدن الكبيرة والصغيرة، وتوقف منح القروض السكنية طويلة الأجل للأفراد، كما كان سائدا في فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات، زد على ذلك انخفاض مستويات الدخول للأفراد، وعدم قدرة القطاع الخاص على تعويض هذا الفاقد في التنمية الاقتصادية نتيجة لهيمنة الدولة عليه، ودخول المرأة سوق العمل، ومواصلة تعليمها نتيجة للانتشار الأفقي لمؤسسات التعليم الجامعي، حيث شملت أغلب مناطق البلاد، بعكس ما كان سائداً من قبل، كل هذه العوامل وغيرها أسهمت بشكل مباشر، وغير مباشر في انخفاض معدلات الخصوبة.

المرحلة الثالثة: النمو البسيط (البطيء) وتشمل المدة ما بعد (2010 – 2020)

بالنظر إلى منحنى المواليد في الشكل (2) نلاحظ أنه بدأ في الارتفاع التدرجي بعد عام 2010م، حيث ارتفع المعدل من (26‰) عام 2011م إلى (38.2‰) عام 2014م، ويرجع هذا الارتفاع السريع في معدلات المواليد إلى حالة الانفتاح الاقتصادي والسياسي الذي شهدته البلاد بعد عام 2005م، الذي كان من نتائجه إعادة تدوير عجلة التنمية الاقتصادية من جديد بعد توقفها لعدة سنوات، فعلي سبيل المثال لا الحصر عملت الدولة على التوسع في إنشاء المركبات السكنية في كافة المناطق الليبية على حد سواء، ومنح القروض السكنية والإنتاجية طويلة الأجل للأفراد، والشركات، إضافة إلى تشجيع الصناعات المتوسطة والصغرى، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع معدلات الزواج الخام من(6.5‰))عام 2003م، (الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات ،2004 م، ص.29) إلى (12.1‰)) عام 2009م، (مصلحة الإحصاء والتعداد ،2015م، ص13)، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع معدلات الخصوبة من (80.75‰)) عام 1995م إلى (104‰)) عام2011 (أبوشناف، 2020، ص112).

ثالثاً: القوى العاملة في ليبيا

أ. تطور حجم ونمو القوى العاملة

شهدت ليبيا تحولاً ديموغرافياً مهماً خلال العقدين الأخيرين، تمثل هذا التحول في انخفاض معدلات الخصوبة الذي رافقه تغير في الهيكل العمري للسكان، ومن نتائج هذا التغير انخفاض حجم السكان في فئة صغار السن (0–14سنة)، وارتفاع حجم السكان النشطين اقتصادياً (15–64 سنة) مع بروز واضح في فئة الشباب (15–29 سنة)، وتعرف هذه الظاهرة الديموغرافية (انفتاح النافذة الديموغرافية)، (الهيئة العامة للمعلومات2018م، ص143)، التي تُعد فرصة مؤقتة لا تستمر طويلاً، وهي فرصة مواتية للنمو الاقتصادي في المدى القريب والمتوسط، والتي قد تشكل تحدياً كبيراً في حال لم يتم الاستفادة منها.

هذا التغير الديموغرافي الذي حصل في البلاد ترتب عليه انخفاض الأهمية النسبية لفئة صغار السن (0–14 سنة)، وارتفاع الأهمية النسبية للسكان النشطين اقتصادياً (السكان في سن العمل) نتيجة الطفرة السكانية لصغار السن التي سادت خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، ثم انتقلت هذه الطفرة إلى السكان في سن العمل، حيث ارتفعت نسبة السكان في سن العمل من (44.34%) من مجموع السكان في عام 1973م إلى (63.75%) من مجموع السكان في عام 2012م، (مصلحة الإحصاء والتعداد 2012م)، وهو

ما يؤكد أن أكثر من نصف السكان هم من السكان في سن العمل، وهذه تُعد ميزة لقوة العمل الوطنية، وأن هذا التغير في التركيب العمري للســـكان انعكس على ارتفاع حجم القوة العاملة الذي ارتفع من (680994) عام 1984م إلى (2190072) عام 2020م (الهيئة العامة للمعلومات 2020م ص39)، بزيادة قدرها (1509079) نسمة، وبمعدل نمو سنوي (3.30%)

جدول (3) تطور حجم القوى العاملة الوطنية خلال المدة (1964–2020م) والتوقعات المستقبلية لعام 2030

السنة	القوى العاملة	معدل النمو	السنة	القوى العاملة	معدل النمو
1964	387699	---	2006	1675880	4.57
1973	423614	0.99	2012	1879830	1.93
1984	680994	4.41	2020	2190072	1.93
1995	1025083	3.79	2030	2680317	2.04

المصادر:

- التعدادات السكانية في ليبيا (1964، 1973، 1984، 1995، 2006م)
- ليبيا، الهيئة العامة للمعلومات (بدون تاريخ) التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية لسنة 2018. ص39.

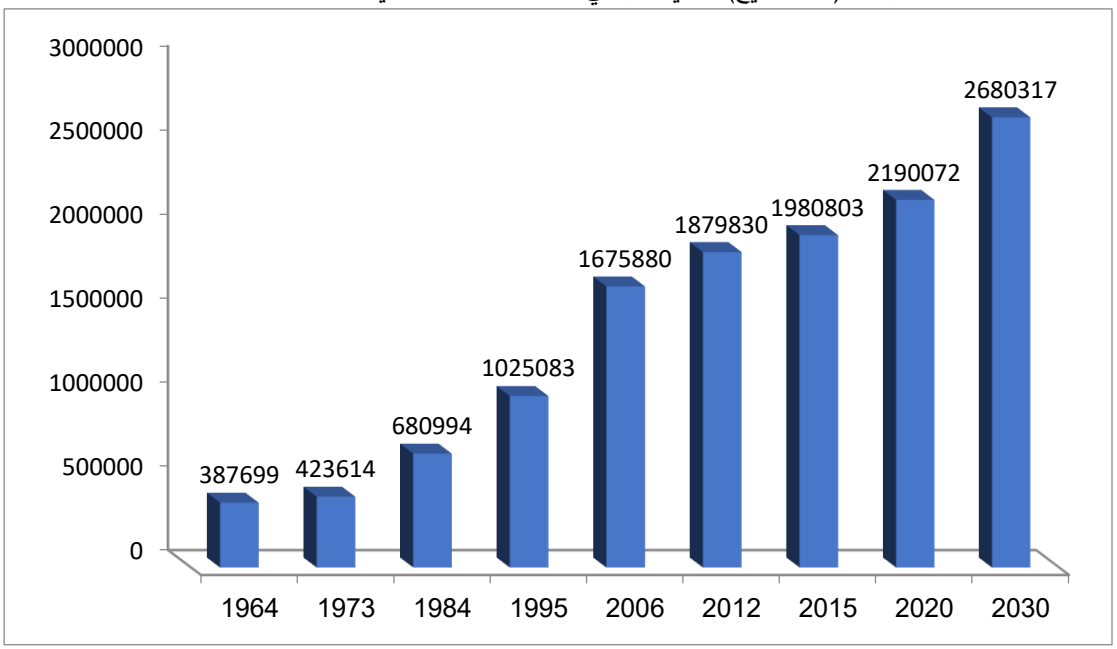

شكل (3) تطور حجم القوى العاملة الوطنية خلال المدة (1964–2020) والتوقعات المستقبلية لعام 2030م

المصدر: من عمل الباحث استناد إلى بيانات الجدول (3).

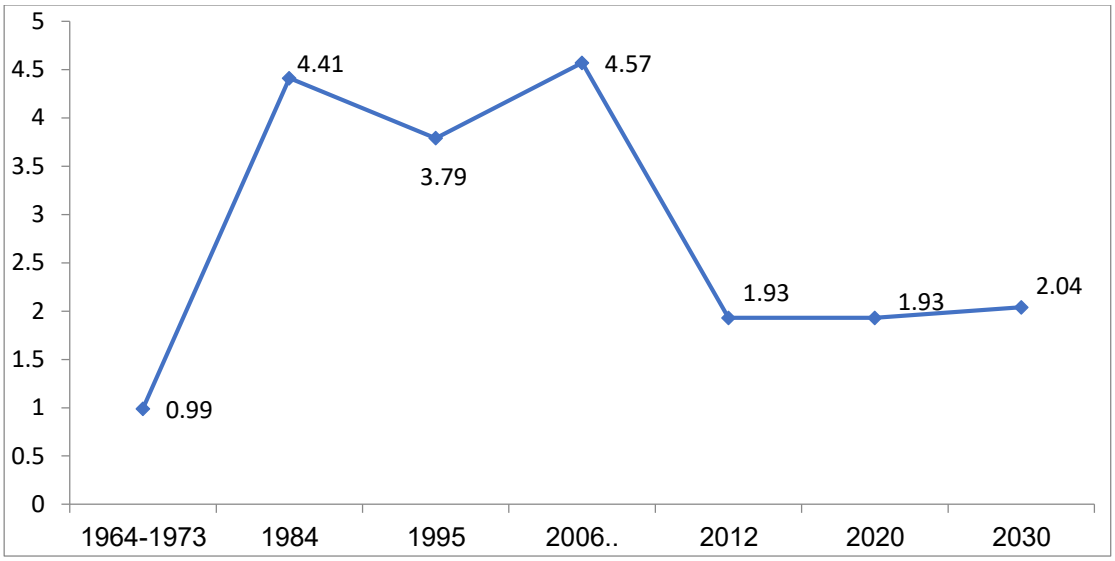

شكل (4) معدل النمو السنوي للقوى العاملة الوطنية خلال المدة (1964-2030)

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (3).

من الجدول (3) والشكل (3 و4) يمكن أن نستنتج ما يلي:

- يمكن تقسيم المدة (1973-2020م) إلى زمنين على أساس معدل النمو تميزت المدة الأولى (1973-2006) بمعدلات نمو مرتفعة مقارنة بالمدة الثانية (2006-2020) والتي انخفض فيها معدل النمو للقوى العاملة عن المدة السابقة.

- ارتفع العدد المطلق للقوى العاملة من 423614 عام 1973م إلى (1675880) نسمة عام 2006م بزيادة قدرها (1252266)، حيث شكلت هذه الزيادة ما نسبته 33.83% من حجم القوى العاملة في عام 1973م، وبمعدل نمو سنوي في حدود 4.26% خلال المدة (1973-2006).

- ارتفع العدد المطلق للقوى العاملة من (1675880) في عام 2006م إلى (2190072) نسمة في عام 2020م بزيادة قدرها (514192 نسمة)، حيث شكلت هذه الزيادة ما نسبته (30.68%) من حجم القوى العاملة في عام 2006م وبمعدل نمو سنوي في حدود (1.93%) خلال المدة (2006-2020).

ب. التركيب العمري والنوعي للقوى العاملة:

يُعد التركيب النوعي والعمري " من أهم انواع التراكيب السكانية في الدراسات الديموغرافية" بوجه عام، لأن العمر والنوع من أهم سمات الإنسان التي ترتبط إلى حد كبير بسلوكه وحاجاته ونشاطاته (الخريف، 2008م، ص184).

التركيب النوعي للقوى العاملة:

يطلق على تصنيف القوى العاملة إلى ذكور وإناث مصطلح التركيب النوعي أو الجنسي، وهو من أكثر عناصر الدراسات السكانية وضوحاً؛ لاحتوائه على عنصرين فقط، مما يقلل من صعوبات التصنيف، كما أن بياناته لا تخضع لأخطاء عند ذكرها مقارنة بالبيانات الخاصة بالعمر (مختار الحسانين، 2017م، ص198).

جدول (4) التركيب النوعي للقوى العاملة الليبية خلال المدة (1964–2020م)

السنة	ذكور	إناث	معدل النمو%*		النسبة%	
			ذكور	إناث	ذكور	إناث
1964	367834	19865	--	--	94.88	5.12
1973	394256	29358	0.77	4.44	93.07	6.93
1984	593331	87663	3.79	10.46	87.13	12.87
1995	834493	190590	3.15	7.32	81.41	18.59
2006	1198408	477472	3.34	8.71	71.51	28.49
2012	1232976	646854	0.48	5.19	65.59	34.41
2020	1364319	825753	1.27	3.1	62.3	37.7

المصدر: التعدادات السكانية في ليبيا (1964، إلى، 2006م) و(التقرير والوطني الخامس للتنمية البشرية 2018)

فاقت أعداد الذكور الداخلين في قوة العمل أعداد الإناث، في المدة (1964–2020)، إلا أن نسبة الزيادة كانت من نصيب الإناث، حيث بلغت نسبة الزيادة للإناث (4056.8%) خلال المدة (1964–2020) مقابل (270.9%) للذكور خلال المدة نفسها.

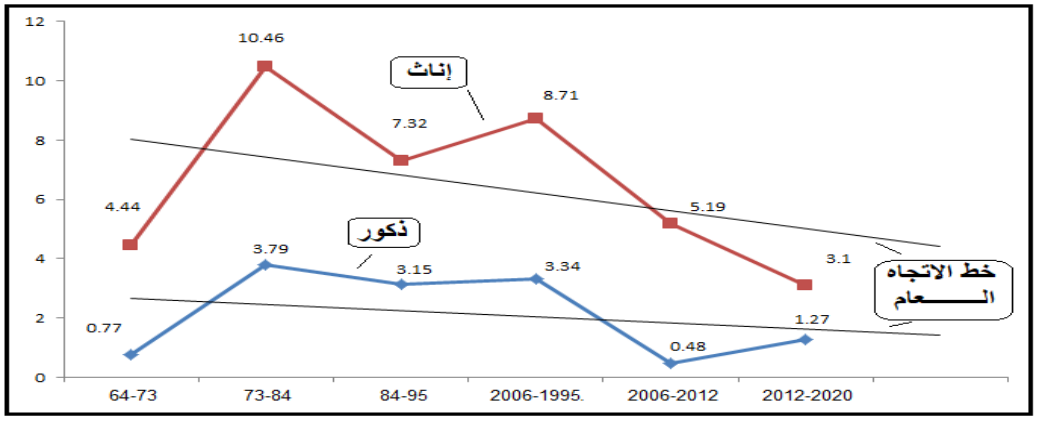

* معدل النمو والنسبة من استخراج الباحث.

شكل (5) معدل النمو السنوي للقوى العاملة الوطنية "ذكور-إناث" خلال المدة (1964-2020)

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (4)

يمكن تفسير ارتفاع معدل النمو ونسبة الزيادة للإناث في قوة العمل على حساب الذكور، بأنه راجع إلى:

الارتفاع السريع للإناث العاملات حيث ارتفعت نسبهن من (5.12%) في عام 1964م إلى (12.87%) في عام 1984م من مجموع القوى العاملة، واستمر الارتفاع السريع للإناث العاملات لتصل نسبهن في عام 2020م (37.7%)، وفي المقابل شهدت نسبة الذكور الداخلين في العمل انخفاضاً سريعاً من (94.88%) في عام 1964م إلى (87.13%) في عام 1984م، واستمرت نسبتهم في الانخفاض السريع لتصل في عام 2020م في حدود (62.3%).

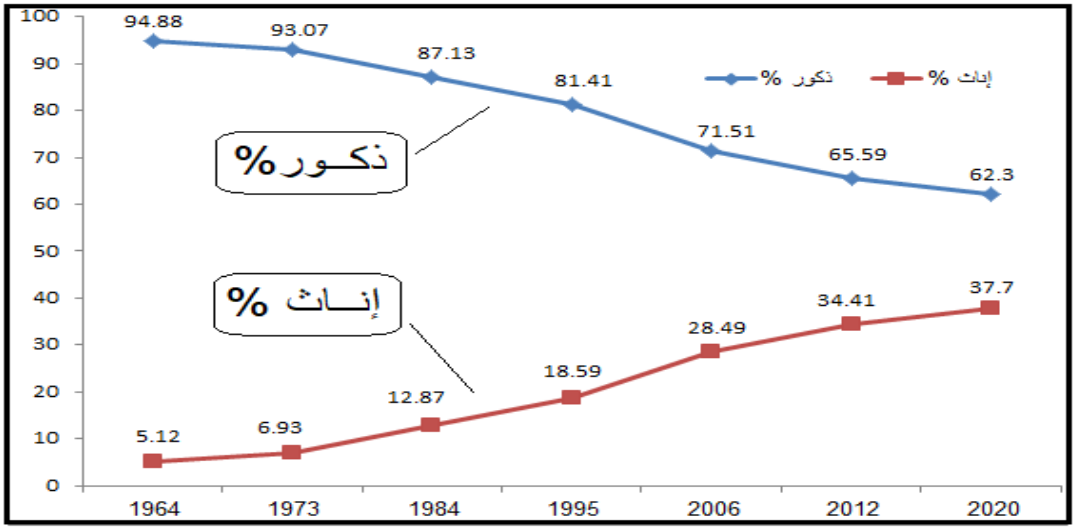

شكل (6) التطور النسبي للتركيب النوعي للقوى العاملة الليبية خلال المدة (1964-2020م)

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (4)

من الشكل (6) نستنتج أن نسبة الإناث الداخلات في قوة العمل ارتفعت من (5.12%) في عام 1964م إلى (37.7%) عام 2020م، وهذا راجع إلى الأسباب الآتية:

- تحرر المجتمع من بعض القيود الاجتماعية التي كانت تعيق عمل المرأة.
- ارتفاع نسبة سكان الحضر في البلاد على حساب سكان الريف، حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر من (59.77%) في عام 1973م إلى (75.4%) في عام 1984م، وإلى (88.16%) في عام 2006م من مجموع السكان الليبيين، في حين شهدت نسبة سكان الريف انخفاضاً ملحوظاً، فقد انخفضت من (40.23%) في عام 1973م إلى (24.6%) في عام 1984م، ثم إلى (11.84%) في سنة 2006م، الأمر الذي انعكس

على ارتفاع نسبة الإناث العاملات، ففرص العمل للإناث تكون دائماً متاحة في المناطق الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية، وخاصة في المجال الوظيفي.

- الانتشار الأفقي لمؤسسات التعليم العالي، في مختلف ربوع البلاد أسهمت في زيادة دخول الإناث لسوق العمل.

التركيب العمري للقوى العاملة:

يعد التركيب العمري للقوى العاملة من أهم المؤشرات الديموغرافية للدلالة على الحالة الإنتاجية للسكان في مختلف فئات السن، ويتم الاستعانة بالهرم السكاني المركب لإبراز حجم القوى العاملة في الهرم السكاني (مختار الحسانين، 2017م ص203).

جدول (5) التوزيع النسبي للقوى العاملة على مستوى الفئات العمرية

من واقع التعدادات السكانية (1973-1984-2006م وتقديرات 2013م)

الفئة العمرية	1973		1984		2006		2013	
	ذكور	**إناث**	**ذكور**	**إناث**	**ذكور**	**إناث**	**ذكور**	**إناث**
19-15	0.6	0.5	4.7	1.5	0.5	0.13	1.1	0.3
24-20	4.1	0.7	14.7	4.6	9.3	4.19	5.9	3.1
29-25	11.5	1.1	13.5	2.6	15.5	8.61	9.9	6.6
34-30	13.6	0.8	10.4	1	14.3	6.91	10.4	8.4
39-35	12	0.6	8.8	0.7	11.2	4.3	10.3	7
44-40	12.1	0.7	8.2	0.6	8	2.47	9.3	5.3
49-45	10.4	0.6	7.2	0.5	5.5	1.17	7	3.4
54-50	9.1	0.7	6.3	0.6	3.1	0.41	5	1.7
59-55	6.4	0.5	5.5	0.5	2.4	0.23	2.4	0.6
64-60	4.5	0.3	4.1	0.3	1.1	0.04	1.7	0.1
69-65	3.5	0.2	1.9	0.1	0.3	0.02	0.5	0
74-70	2.5	0.1	0.9	0	0.1	0.01	….	…
79-75	1.6	0	0.8	0	0.1	0.01	….	…
84-80	1.3	0	…	…	0	0	….	…
المجموع	**93.2**	**6.8**	**87**	**13**	**71.5**	**28.5**	**63.5**	**36.5**
العمر الوسيط	**37**	**33**	**35**	**26**	**34**	**31**	**37**	**35**
	37		**34**		**33**		**36**	

المصادر: من عمل الباحث استناداً إلى:

- بيانات التعدادات السكانية (1973-1984-2006).
- مصلحة الإحصاء والتعداد (بدون تاريخ) ملخص نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة2013م.

شكل (7) تطور حجم القوى العاملة في الهرم السكاني لليبيا للسنوات (1973-1984-2006-2013)

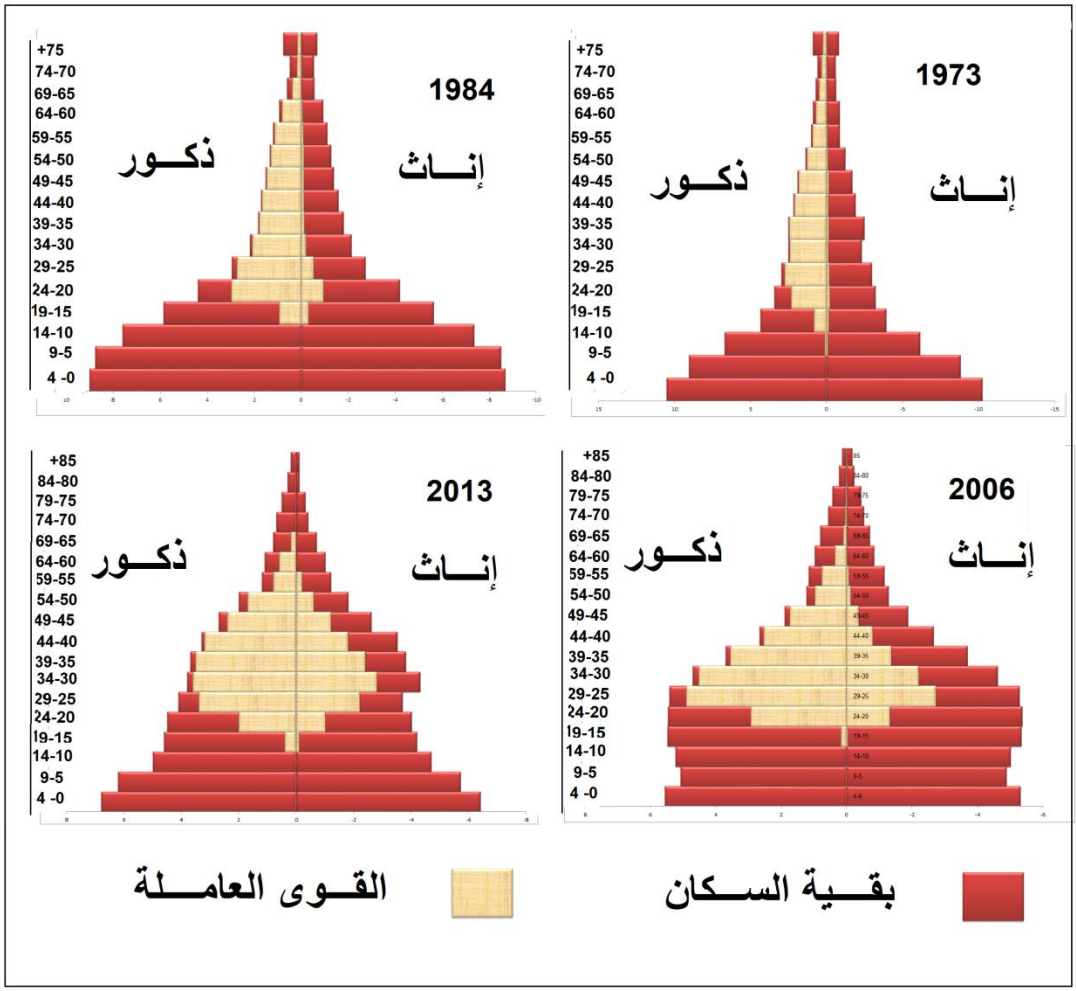

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات التعدادات السكانية (1973-1984-2006م)، وملخص نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2013م.

من الجدول (5) والشكل (7) نستنتج:

- تزايد حجم قوة العمل في الهرم (2006 و2013م) مقارنة بهرم (1973-1984 م) في كل الفئات العمرية للسكان، كما يلاحظ وجود فجوة بين الذكور والإناث في كل فئات السن في هرم (1973 و1984) م، ثم بدأت هذه الفجوة تتراجع بعد ذلك، ويظهر هذا واضحاً في هرم 2006 وهرم 2013م.
- ترتفع نسبة الذكور في هرم 1984م حتى تكاد تساوي نسبة السكان في الفئات العمرية (30-34)، (35-39)، (40-44)، (45-49)، (50-54)، وفي المقابل تكاد تختفي نسبة الإناث للفئات العمرية نفسها.

- تراجع نسبة قوة العمل في الفئة العمرية (15-24) سنة، خلال المدة (1984-2013م) حيث بلغ (25.5%) في عام 1984م من مجموع القوى قوة العمل للعام نفسه، انخفضت نسبة هذه الفئة إلى (14.11%) في عام 2006م، وواصلت انخفاضها لتصل إلى 10.45% في عام 2013م.
- يمكن تفسير سبب هذا الانخفاض الملحوظ لهذه الفئة، بالانتشار الأفقي لمؤسسات التعليم العالي في البلاد، فمن من المعلوم أن الفئة العمرية (15-24) سنة هي الفئة المنخرطة في التعليم العالي، فأصبح جزءٌ كبيرٌ منهم خارج قوة العمل.
- الفئة العمرية لقوة العمل (25-44) سنة، شهدت ارتفاعاً ملحوظاً فقد ارتفعت من (45.8%) في عام 1984م إلى (71.29%) في عام 2006م، ثم شهدت انخفاضاً طفيفاً في عام 2013م حيث بلغت (67.2%).
- ارتفع العمر الوسيط للقوى العاملة من 32.8 سنة عام 2006م إلى 36.3 سنة عام 2013 نتيجة لهبوط نسبة القوى العاملة في الفئة العمرية (15-24 سنة) من 15.87% عام 2006م إلى 10.4% عام 2013م بسبب انخفاض نسبة السكان في سن العمل بهذه الفئة العمرية من 21.7% عام 2006م إلى 17.4% عام 2013م من مجموع السكان.
- ارتفاع العمر الوسيط للذكور الداخلين في القوى العاملة عن نظيره للإناث خلال المدة (1973-2013م)، ويرجع هذا إلى الخروج المبكر للإناث العاملات من سوق العمل؛ نتيجة لعوامل اجتماعية متمثلة في الانشغال بتربية الأطفال والوجبات المنزلية.

رابعاً: إسهام السكان في النشاط الاقتصادي.

تُعد الدراسات المتعلقة بمعدلات النشاط الاقتصادي أو الإسهام في قوة العمل على جانب كبير من الأهمية؛ لتأثرها بالعديد من العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، كما تُعد معدلات النشاط الاقتصادي أحد المؤشرات التي تبين فعالية الموارد البشرية (مختار الحسانين، 2017، ص128)، كما أن تغير هذا المعدل ارتفاعاً وانخفاضاً يتأثر بمجموعة من العوامل المؤثرة في سوق العمل، ويمكن قياس مدى إسهام السكان في النشاط الاقتصادي بمقاييس عدة ويعتبر مقياس(معدل النشاط الاقتصادي المنقح) أكثرها دقة في تحديد مدى إسهام السكان في النشاط الاقتصادي، هو (نسبة السكان ذوي النشاط الاقتصادي إلى جملة السكان في سن العمل)، وهو معدل يتم من خلاله تحديد حجم الإسهام الإنتاجي لقوة العمل في منطقة الدراسة، حيث يدل ارتفاعه على تحسن المستوى الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، والعكس صحيح (مختار الحسانين، 2017، ص 154).

يشير التقرير الصادر عن البنك الدولي لعام 2013م عن سوق العمل الليبي أن إسهام السكان في

النشاط الاقتصادي في ليبيا يقدر بنحو (47.8%) لعام 2012م، أي ما يعادل 1.9 مليون مواطن ليبي، وأن عدد المشتغلين في الوظائف الفعلية يقدر بحدود 1.5 مليون ليبي، وبذلك تقدر نسبة العاملين من السكان بنحو (38.7%)، وتعد هذه النسبة متدنية مقارنة بالمتوسط السائد في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي تقدر نسبته بحدود (43%).

يتميز سوق العمل الليبي بوجود تباينات واسعة بين الجنسين في معدل مشاركة السكان في النشاط الاقتصادي، حيث بلغت نسبة مشاركة الذكور (61%)، ويقل هذا الرقم إلى النصف تقريباً بين الإناث بحدود (33.8%) في عام 2012م، (البنك الدولي 2016م.ص6).

الجدول(6) معدل إسهام السكان في النشاط الاقتصادي* لليبيا للمدة(1973-2020م)

البيان	النوع	1973	1984	1995	2006	2012	2020	معدل التغيير
السكان في سن العمل	ذكور	518886	832077	1360737	1846485	2026000	2362458	355.29
	إناث	477877	788043	1314739	1805834	1916000	2310446	383.48
	المجموع	996763	1620120	2675476	3652319	3942000	4672904	368.81
القوى العاملة	ذكور	394256	593331	834493	1198408	1236000	1364319	246.05
	إناث	29358	87663	190590	477472	647000	825754	2712.71
	المجموع	423614	680994	1025083	1675880	1883000	2190073	417
معدل إسهام السكان في النشاط الاقتصادي	ذكور	76	71.3	61.3	64.9	61	57.75	-24.01
	إناث	6.1	11.12	14.5	26.4	33.8	35.74	485.9
	المجموع	42.5	42	38.3	45.9	47.8	46.87	10.28

المصادر:

التعدادت السكانية (1973-1984-1995-2006)

البنك الدولي، "ديناميكيات سوق العمل في ليبيا " إعادة الاندماج من أجل التعافي" (2016. ص6)

الهئية الوطنية للمعلومات " التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية. تحديات التنمية في ليبيا"2018 (ص39)

معدل المشاركة من استخراج الباحث

* معدل النشاط الاقتصادي المنقح

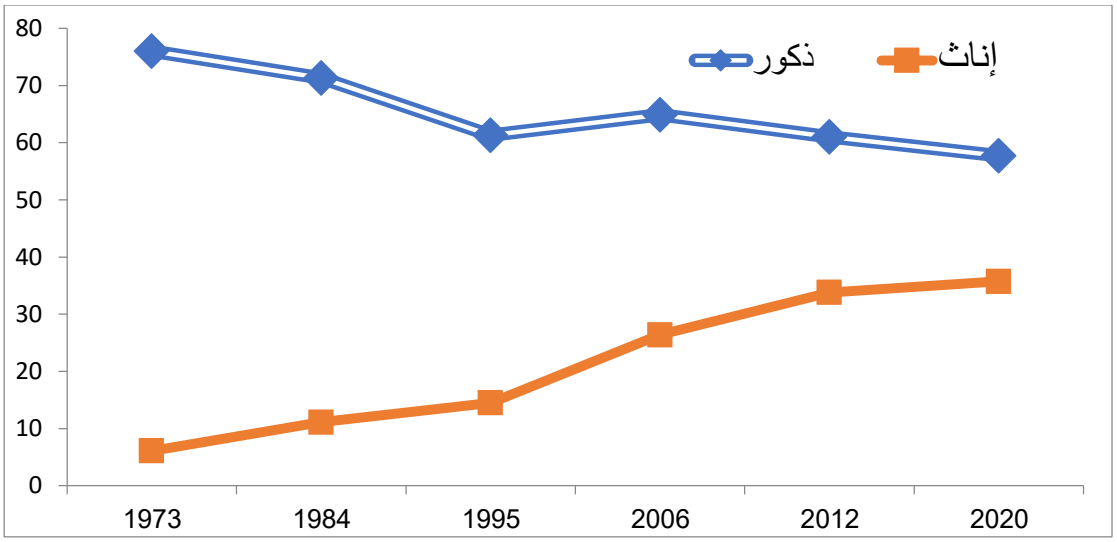

شكل (8) معدل إسهام السكان في النشاط الاقتصادي لليبيا للمدة(1973-2020م)

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (6)

من الشكل (8) نستنتج إن إسهام الإناث في النشاط الاقتصادي شهدت ارتفاعا على حساب معدلات الذكور خلال المدة (1973م -2020م)، حيث ارتفع المعدل عند الإناث من (6.1%) عام 1973م إلى (35.74%) عام 2020م، بمعدل تغير وصل إلى ما يقرب من (485.9%)، في حين انخفض المعدل عند الذكور من (76%) عام 1973م إلى (57.75%) عام 2020م.

خامساً: التحول الديموغرافي وأثره على معدلات البطالة

شهد معدل البطالة في ليبيا ارتفاعاً خلال فترة الستينيات من القرن الماضي بلغ (8.67%) خلال تعداد (1964م)، (8.62%) عند الذكور، و(9.46%) عند الإناث، (الهيئة العامة للمعلومات، 2008 ص61.)، هذا الارتفاع جاء انعكاساً للحالة الاقتصادية التي عاشتها البلاد خلال فترة ما قبل عقد الستينيات نتيجة لشح الموارد المتاحة، ولكن مع اكتشاف وتصدير النفط في أوائل الستينيات بدأ الاقتصاد الوطني ينتعش تدريجياً مع توافر فرص العمل في السوق المحلي، حيث بدأ معدل البطالة في الانخفاض التدريجي إلى أن وصل إلى (3.61%) في عام (1973م) ، (3.67%) عند الذكور، و(2.52%) عند الإناث، هذا وقد حافظ معدل البطالة على انخفاضه خلال فترة الثمانينيات حيث بلغ (3.68%) في عام (1984م) (3.71%) عند الذكور، و(3.47%) عند الإناث*.

نتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية للبلاد التي جاءت انعكاساً لتصدير النفط والغاز، عكفت الدولة على التوسع في خطط التنمية في كافة المجالات، منها التوسع الأفقي للمرافق التعليمية بكافة مستوياتها رغم

* المعدلات من استخراج الباحث استناداً إلى بيانات التعدادات السكانية " 1964-1973- 1984-"

بطء عملية التنمية في قطاع الإنشـــاءات خلال فترة التســـعينيات من القرن الماضـــي، مما جعل الكليات الجامعية تســـتثمر مرافق تعليمية كانت قد عُدت في فترات ســـابقة لامتصـــاص الزيادة المتوقعة في التعليم الأســـاســـي والثانوي، نتيجة لهذا التوســـع ازداد عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوســـطة في أغلب مناطق البلاد، أدَّى هذا إلى ارتفاع العرض في القوى العاملة الوطنية، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع معدل البطالة خلال تعدادي (1995–2006م) حيث وصـــلت إلى (11.66%) خلال تعداد (1995م)، و(12.2%) عند الذكور و(9.3%) عند الإناث، وبلغ((20.74%)، في تعداد (2006) (21.55%) عند الذكور، و(18.71%) عند الإناث، (الهيئة العامة للمعلومات 2008.ص 61)، وهو أيضـــا مرتفع مقارنة بمعدل البطالة في الدول العربية البالغ (12% خلال عام 2006م) (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2009م ص2.).

كما واصل معدل البطالة ارتفاعه أيضا في عام (2013) حيث وصلت نسبته إلى 20% ، (SPARK، أغســطس 2018م.ص16)، بلغ عند الذكور(15.9%)، وعند الإناث (25.1%)، وهو أيضــا مرتفع مقارنة بالمعدل العام للدول العربية البالغ (14.5% عام 2013م)، ويمكن تعليل ســـبب ارتفاع معدل البطالة عند الإناث في عام 2013م مقارنة بالذكور إلى زيادة الخريجات من الجامعات والمعاهد العليا، التي كانت أكبر من القدرة الاستيعابية لسوق العمل، وبالأخص القطاعات الخدمية (التعليم والصحة)، وهي القطاعات التي ترتفع فيها معدلات المشاركة للإناث مقارنة بالذكور.

ومن المتوقع أن تتفاقم مشــكلة البطالة مع ازدياد فئة الســكان في ســن العمل، لذلك يجب أن تترافق الجهود الرامية إلى تحســين معدل المشــاركة في ســوق العمل مع جهود تهدف إلى تخفيض معدل البطالة، وضـــمان التوافق بين متطلبات ســـوق العمل، ومهارات القوى العاملة من التعليم والتدريب، وقد أدت التركيبة العمرية الشـابة في البلاد خلال العقدين الماضـيين إلى مزيد من الضـغط على سـوق العمل المحلي، التي لم تتمكن من اســـتيعاب هذه الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل، مما ترتب عليه الهدر للموارد الوطنية، والقصـور في تحقيق التوظيف الأمثل لهذه الموارد الثمينة للمجتمع الليبي، ومما يعمل على ضـياع التوظيف الأمثل للنافذة الديموغرافية التي انفتحت في منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي.

جدول (7) معدل البطالة مقارنة بنسبة السكان في سن العمل خلال المدة (1973-2013)

السنة	السكان في سن العمل %	معدل البطالة%
1964	50.77	8.67
1973	44.34	3.61
1984	46.54	3.68
1995	57.04	11.66
2006	64.69	20.74
2013	63.12	19
2014	--	20.8

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى التعدادات السكانية (1964،1973،1984،1995،2006) والمسح الوطني للتشغيل والبطالة 2013م ،و التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام 2018م.

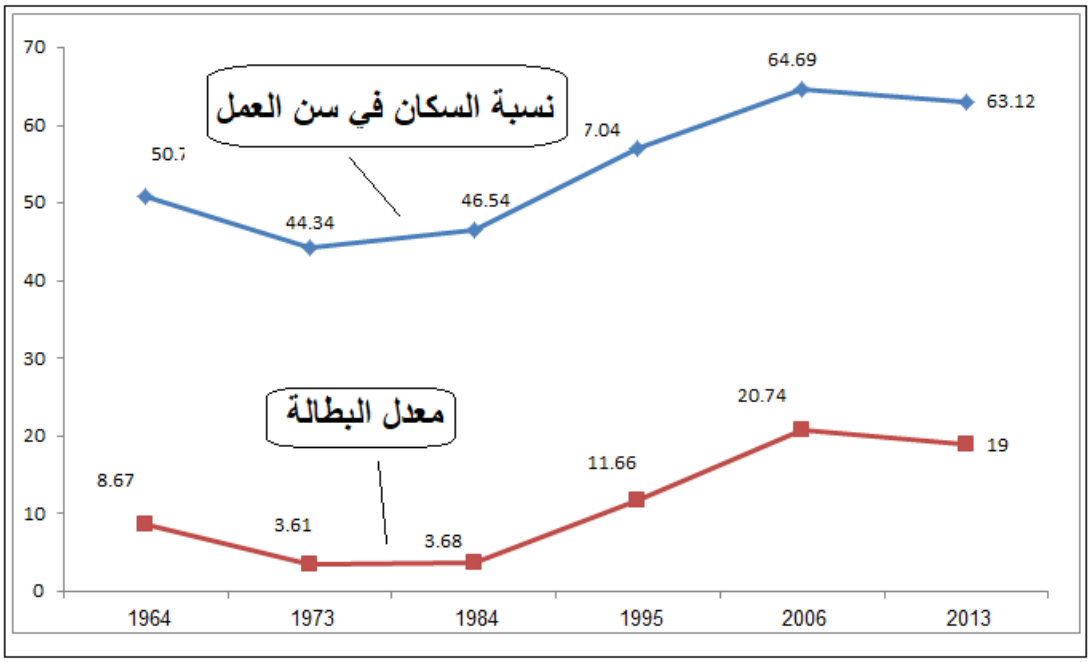

شكل (9) معدل البطالة مقارنة بنسبة السكان في سن العمل خلال المدة (1973-2013)

المصدر: من عمل الباحث استناد إلى بيانات الجدول (7)

من الشكل (9) نستنتج أنه توجد علاقة بين ارتفاع نسبة السكان في سن العمل، وارتفاع معدلات البطالة من الإجمالي العام للسكان، حيث إنه في السنوات التي سجلت فيها البطالة أدنى معدلاتها (3.61% و3.68%) في عامي (1973-1984)، سجلت فيها نسبة السكان من هم في سن العمل أيضا أدنى معدلاتها (44.34%-46.45%) في عامي (1973-1984)، وفي السنوات التي ارتفعت فيها معدلات

البطالة قابلها ارتفاع في نسبة السكان في سن العمل من إجمالي السكان، ومن هنا يمكن القول إن ليبيا لم يستثمر فرصة النافذة الديموغرافية نتيجة إلى غياب التخطيط المسبق للاستفادة من ارتفاع الأفواج السكانية في الفئة النشطة (السكان في سن العمل).

النتائج

لأهمية التغيرات الديموغرافية للسكان وارتباطها بسياسات سوق العمل، والأثار المترتبة عن هذه التغيرات التي ظهرت على الكتلة السكانية في ليبيا، والتي تُعد فرصة مواتية للاستثمار في رأس المال البشري، وبعد عرض وتحليل البيانات المجمعة، توصلنا للنتائج الآتية:

1. من النتائج الإيجابية لعملية التحول الديموغرافي التي تمر بها البلاد حالياً هي:

- ارتفاع نسبة السكان في سن العمل من (44.34%) إلى (63.12%) ما بين عامي (1973 –2013) أدى هذا إلى زيادة العرض في القوى العاملة.
- الارتفاع السريع لمعدل الإسهام في النشاط الاقتصادي للإناث، من (6.1%) في عام 1973م إلى (35%) عام 2020م، نتيجة لانخفاض مستويات الخضوبة من جانب ارتفاع مستويات التعليم من جانب آخر.

2. من النتائج السلبية لعملية التحول الديموغرافي التي تمر بها البلاد:

- ارتفاع عدد الباحثين عن العمل نتيجة ارتفاع حجم السكان في سن العمل، مما ترتب عليه ارتفاع معدل البطالة من (3.6%) إلى (20.8%) ما بين عامي 1973 و2014م.
- لعدم وجود سياسات تخطيطية واضحة لاستثمار مرحلة التحول الديموغرافي للسكان (الهبة الديموغرافية) نتج عنها ارتفاع معدل التوظيف في القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية.

التوصيات:

1. يمكن الاستفادة من مرحلة التحول الديموغرافي برفع نسبة المشاركة، وخلق فرص عمل حقيقية للداخلين الجدد إلى أسواق العمل.
2. التعريف والتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لما لها من دور في رفع معدلات التنمية، والحد من ارتفاع معدلات البطالة.
3. إشراك المنظومة التعليمية في عملية التنمية من خلال ربطها بسوق العمل من جهة، وإسهاماتها في عمليات التطوير والتدريب المستمر للقوى العاملة من جهة أخري.
4. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي مرت بمرحلة (الهبة الديموغرافية) وعلى سبيل المثال دول شرق آسيا.

المراجع

الخريف، رشـود بن محمد، (2008م). السـكان " المفاهيم والأسـاليب والتطبيقات". الطبعة الثانية. الرياض: دار المؤيد

المهدوي، محمد المبروك. (1998). جغرافية ليبيا البشرية. الطبعة الثانية بنغازي. منشورات جامعة بنغازي.

الشريف، علي الشريف. (2010م) السكان والتعليم والقوى العاملة في ليبيا، طرابلس، دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع.

ابوشناف، سليمان أبوشناف.(2020م) . مكونات النمو الطبيعي للسكان في ليبيا دراسة في جغرافية السكان. بحوث مختارة من المؤتمر الجغرافي الثاني حول جغرافية ليبيا، للفترة 13-15 نوفمبر 2018م (تحرير) محمد عبد الله لامة وآخرون. دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان

بن زايد، ريم بن زايد، (2019 ديسـمبر) السـكان والتنمية مفاهيم وأسـس نظرية.، مجلة العلوم لإنسـانية، العدد52 المجلد ب.

الحسـانين، مختار محمد مختار. (2017) التركيب الاقتصـادي للسـكان بمحافظة الدقهلية. اطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة اسيوط- كلية الآداب- قسم الجغرافية.

التعدادات العامة للسكان في ليبيا (1954-1964-1973-1984-1995-2006م)

مصلحة الإحصاء والتعداد. (2012) المسح الوطني للسكان

مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2013م.

مصلحة الإحصاء والتعداد. (2013م). الإحصاءات الحيوية 2010م. طرابلس

مصلحة الإحصاء والتعداد (بدون تاريخ) الإحصاءات الحيوية 2011م ".

الهيئة العامة للمعلومات، (بدون تاريخ). التقرير الخامس للتنمية البشـرية تحديات التنمية في ليبيا (طرابلس، الهيئة العامة للمعلومات 2018م.

وزارة الصحة- مركز المعلومات والتوثيق. (2018) "التقرير الإحصائي السنوي"2017

البنك الدولي. (2016م). ديناميكيات سوق العمل في ليبيا - إعادة الاندماج من أجل التعافي.

المعهد العربي للتخطيط بالكويت. (نوفمبر 2009م). بطالة الشباب، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية. الكويت، العدد السابع والثمانون

مصلحة الإحصاء والتعداد (www.bsc.ly)

شعبة السكان بالأمم المتحدة.

https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/